



الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY



United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13) لسنة 2009

هيئة اتحادية | Federal Authority

التقرير الاقتصادي السنوي 1994م

مقدمة :

- أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية .
- ثانياً : أبعاد النمو على المستوى الإجمالي .
- ثالثاً : أبعاد النمو على المستوى القطاعي .
- رابعاً : استقرار الأداء الاقتصادي لعام 1995م .

مقدمة

مر اقتصاد دولة الامارات في الفترة الماضية بتطورات لها طابعها المتميز ، وكانت هذه التطورات من القوة بحيث آثرت نتائجها على مجريات الحياة كذلك ، فأختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات كثيرا عما كانت عليه في الثمانينات بل اصبح بعضها في غير موضع المقارنة ، ولقد تطورت الأحداث الاقتصادية محلياً وخارجياً من السرعة بالشكل الذي دفع المخططين والباحثين في ملاحقة تلك الأحداث بالسياسات والإجراءات المناسبة .

ودولة الامارات من خلال سعيها لتهيئة المناخ الملائم لأفضل تنمية قد عملت على ترتيب الأولويات الوطنية مستعينة بالدراسات الفنية والسياسات التي تدفع الدولة للاستقرار والاستمرار ، وفوق ذلك توفير ركائز وأهداف للتنمية الواضحة المعالم والتي ترسم الصورة المثلى للمستقبل البعيد .

إن متابعة سريعة للبيانات الاقتصادية المتوفرة عن الدولة في عام 1993 تظهر بأن القطاع الاقتصادي غير النفطي للدولة يشهد نموا ملحوظاً ويساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي معوضاً بذلك تدني عائدات البترول الناتجة عن تذبذب أسعاره ، وكذلك تشهد أسواق الدولة انتعاشاً اقتصادياً بالإضافة إلى مشاريع التعمير دون أي بوادر تشير إلى توقفها في الفترة القادمة .

وتشهد قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة والسياحة في الدولة ازدهاراً يبشر بتوسيع مساهمتها في الإيرادات العامة ، وفي تطور آخر فقد استعادت تجارة إعادة التصدير قوتها وبدأت تأخذ طريقها في الازدياد .

إن وزارة التخطيط وهي تقدم التقرير الاقتصادي السنوي لعام 1994 تحاول جاهدة التعرف على التطوير الأداء الاقتصادي للدولة مستعرضة وبصورة مختصرة أهم المتغيرات الاقتصادية الإجمالية وكذلك التطورات القطاعية . والجدير بالذكر إن جميع البيانات الواردة في هذا التقرير محتسبة على أساس الأسعار الجارية كما إن بيانات عام 1993م تعتبر أولية قابلة للتعديل ، بينما توقعات 1994 مبنية على أساس النصف الأول من سنة 1994م .

وتأمل إن يكون هذا التقرير مفيداً للسادة الباحثين والمسؤولين في الدولة والمهتمين بالأوضاع الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة .

والله ولي التوفيق ،،،

حميد بن احمد المعلا

وزير التخطيط

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية :

استمر معدل نمو الاقتصاد الدولي في الارتفاع الطفيف للعام الثاني على التوالي بعد الانخفاض الكبير الذي سجله عام 1991 . فقد ارتفع معدل النمو من 0.6 % عام 1991 إلى 1.7 % عام 1992 ثم إلى 2.2 % عام 1993 .

لقد كانت السمة الرئيسية للاقتصاد الدولي خلال عام 1993 هي ضعف النشاط الاقتصادي في الدولة الصناعية . إذ انخفض معدل نمو اقتصاديات الدول الصناعية من 1.7 % عام 1992 إلى 1.1 % عام 1993 ، كما تضاعف معدل التضخم من 3.1 % عام 1992 ليصل إلى 7.6 % عام 1993 وهو أعلى معدل منذ عام 1985م باعثاً بذلك القلق من مخاطر العودة إلى معدلات تضخم عالية .

أما بالنسبة للدول النامية فقد استمرت اقتصادياتها في النمو الذي بدأ عام 1990 حيث بلغ معدلها 6.1 % عام 1993 مقارنة بنحو 5.8 % عام 1992 ويعود هذا النمو بصورة كبيرة إلى استمرار تحسين الأداء الاقتصادي في الدولة الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والذي يعود في العديد من هذه الدول التي تنفذها لبرامج تصحيحية هيكلية شاملة تهدف إلى الاستقرار والانفتاح في تجارتها الخارجية وإيلاء قوى السوق دوراً أكبر في تخصيص الموارد ، وإعادة النظر في أسعار الصرف جعلها أكثر تنافساً وجعل عملتها قابلة للتحويل .

ويلاحظ أن الدول الأفريقية لاتزال تسجل أقل معدل نمو بين الدول النامية حيث بلغ 0.4 % عام 1992 ثم ارتفع إلى 1.6 % عام 1993 بينما تحقق الدول الآسيوية أعلى معدلات نمو حيث بلغ 8.7 % عام 1993 .

اتسمت العلاقات الاقتصادية الدولية عام 1993 باستمرار التوجيه نحو إنشاء وتعزيز التكتلات الاقتصادية ، حيث دخلت السوق الأوروبية الموحدة حيز التنفيذ بداية العام وتم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) وبالإضافة لذلك تميز عام 1993 باختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية (الجات) بنجاح مما يفتح المجال أمام إرساء نظام جديد للتجارة الدولية .

ومن جانب آخر ، تأثرت التجارة الدولية خلال عام 1993 بضعف النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية مما أدى إلى انخفاض نمو واردات الدول الصناعية من 3.7 % عام 1992 إلى 1.2 % في عام 1993 وهو ما انعكس بدوره على حجم التجارة الدولية فكان السبب الرئيسي وراء انخفاض معدل نموها خلال العام إلى حوالي 3% مقارنة بنحو 4.6 % عام 1992 .

أما تجارة الدول النامية فقد بقي معدل النمو بها عاليا مقارنة بالدول الصناعية ، إذ بلغ حوالي 9.4 % في خلال العام .

وبالنسبة للدين العام الخارجي فقد ارتفع حجم إجمالي الديون الخارجية للدول النامية من 1389.4 مليار دولار عام 1992 إلى 1476.4 مليار دولار عام 1993 أي بزيادة سنوية قدرها 6.3 % وارتفعت خدمته الدين بمعدل 2.6 % وذلك من 170 مليار دولار عام 1992 إلى 174.3 مليار دولار عام 1993 . ومع ذلك انخفضت نسبة خدمة الدين إلى إيرادات الصادرات والخدمات من 14.2 % عام 1992 إلى 13.7 % عام 1993 .

ثانياً : إبعاد النمو على المستوى الإجمالي :

رغم التراجع الشديد في أسعار النفط وانعكاس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي والذي انخفض عام 1993 عن عام 1992 ، إلا أن هذا لم يؤثر تأثيراً واضحاً على مجمل الأداء الاقتصادي للدولة . حيث ظهرت نتائج سياسة عدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل إذ برزت القطاعات غير النفطية فارتفع الناتج المحلي لها من 77.9 مليار درهم عام 1992 إلى 83.9 مليار درهم عام 1993 . وهذهبادرة مشجعه لبناء اقتصاد وطني سليم يتجه في الاعتماد على عدة قطاعات بدلاً من الاكتفاء بقطاع واحد معرضاً لتقلبات السوق والسياسة الدولية . كما أن هناك زيادة في حجم الاستثمارات حيث ارتفعت من 29.8 مليار درهم عام 1992 إلى 33.2 مليار درهم عام 1993 مما يعبر عن استمرار حالة الانتعاش العمراني والتجاري والصناعي . كما ارتفع أيضاً حجم الاستهلاك النهائي من 80.7 مليار درهم عام 1992 إلى 87.3 مليار درهم عام 1993 .

وفيما يلي صورة مختصرة عن الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الدولة عام 1993 :

1- الناتج المحلي الإجمالي :

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات عام 1993 ما قيمته 131 مليار درهم بينما كان عام 1992 حوالي 131.7 وهذا الانخفاض يرجع لانخفاض الناتج المحلي في قطاع النفط الخام وعند استعراض الهيكل القطاعي للناتج المحلي ، يلاحظ أن القطاعات الاقتصادية غير النفطية أظهرت نمواً ملحوظاً أدى إلى ارتفاع مساهمة تلك القطاعات في إجمالي الناتج المحلي من 77.9 مليار درهم عام 1992 إلى 83.9 مليار درهم عام 1993 وهذا يعزز الاتجاه والسياسات التي تحرص عليها الدولة في تنويع مصادر الدخل والابتعاد عن الاقتصاد الأحادي الذي له من المخاطر ما يجعل الأداء الاقتصادي في خطر دائم .

ومن خلال متابعة تطوير هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعياً لعام 1993 ، باستبعاد النفط ، يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 18.4 % مما يؤكد حرص الدولة على المحافظة على المستوى اللائق من الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين ، ومن خدمات صحية وتعليمية وثقافية وأمنية غطت كل ربوع الدولة ووضعت البلاد في مستوى الدول المتقدمة حسب المقاييس الدولية .

وجاء قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في المرتبة الثانية ، إذ حقق ما نسبته 16.7% من الناتج المحلي وهو قطاع يلعب دوراً هاماً كمورد أساسياً لمستلزمات التنمية والدولة تضع الآمال على هذا القطاع بما يحتويه من أنشطة كالسياحة وغيرها لكي يلعب دوراً كبيراً في زيادة الدخل القومي وفي إبراز دولة الامارات على الساحة العالمية .

وجاء قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثالثة حيث حقق ما نسبته 14.5 % في الناتج المحلي وهو يعبر عن حجم الإنشاء والتعمير الذي يسود قطاعات الدولة . ويأتي قطاع الصناعات التحويلية بالمرتبة الرابعة محققاً ما نسبته 12.6 % في الناتج المحلي وهو القطاع الذي يعول عليه الاقتصاد أهمية كبيرة في تنويع مصادر الدخل وفي قيادة دفعه الاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة .

2- الاستثمار :

شهدت الدولة حجم استثمارات بلغ 33.2 مليار درهم عام 1993 بنسبة زيادة قدرها 11.5 % عن عام 1992 . وبلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي عام 1993 نحو 25.4 % ، وهي نسبة مرتفعه تفوق مثيلاتها في الدول النامية والمتقدمة .

كما تعكس هذه النسبة حجم النشاط الاقتصادي في الدولة ، والإنفاق على المشروعات العمرانية وال إنتاجية في القطاعات المختلفة .

وتتميز طابع التنمية بالمشاريع الإنتاجية حيث حازت استثمارات القطاعات الإنتاجية على 57.2 % عام 1993 بينما نالت استثمارات القطاعات الخدمية ما نسبته 42.8 % وهذا يوضح اهتمام الدولة وتركيزها على المشروعات الإنتاجية التي تضيف للدخل القومي ولا تكون استنزاف للثروات القومية وهي أيضاً تعبر عن المرحلة التي تعيشها الدولة . بعد أن قطعت شوطاً كبيراً كانت المشروعات الخدمية تستحوذ على جل الاستثمارات . ولا زال قطاع الأعمال له دور الريادة في قيادة اقتصاد الدولة فقد قام بتنفيذ مشروعات قدرها 21.7 مليار درهم عام 1993 وهي تمثل 65.3 % من جملة استثمارات الدولة في هذا العام ، وهذا يدل على الدور الذي تنتهجه الدولة نحو القطاع الخاص في إرساء القواعد الإنتاجية ، ووضع اقتصاد الامارات في المسار الطبيعي ، في ضوء تذبذب أسعار النفط ودخول دولة الامارات طوراً جديداً من التنمية .

ولقد حظي قطاع الصناعات الاستراتيجية بما يقرب من ربع استثمارات الدولة عام 1993 فقد نال ما نسبته 23.9 % من جملة الاستثمارات ، وهذا يعبر عن حجم المشروعات البترولية التي تنفقه الشركات للتقيب على النفط تطوير الحقول ، ويأتي قطاع الصناعة التحويلية بما يحتويه من مشروعات لصناعة تكرير البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات والأسمدة الكيماوية وكذلك صناعة الأسمنت ومواد البناء وصناعة الألومنيوم وصناعة المواد الغذائية والمشروبات ، في المرتبة الثانية وبما نسبته 15.7 % من جملة الاستثمارات .

في حين يحتل قطاع النقل والتخزين والمواصلات المرتبة الثالثة من جملة الاستثمارات المنفذة عام 1993 بنسبة 14.9 % . منفذا مشروعات تخدم نشاط النقل الجوي كتطوير المطارات وتطوير أسطول النقل الجوي . ولقد حقق قطاع الخدمات الحكومية ما نسبته 12.3 % من جملة الاستثمارات المحققة عام 1993 وهي مجملها مشروعات صحية وتعليمية وخدمات عامه أخرى للمحافظة على المستوى العالي من الخدمة التي تحرص الدولة على توفيرها للمواطنين والمقيمين على حد سواء .

3- الاستهلاك النهائي :

الاستهلاك النهائي إحدى أهم المؤشرات لقياس تطور مستوى المعيشة ، كما انه بشقية الحكومي والخاص يبين توافر الموارد لتلبية احتياجات التنمية .

لقد حقق الإنفاق الاستهلاكي النهائي تطوراً ملحوظاً إذ ارتفع من 80.7 مليار درهم عام 1992 إلى 87.3 مليار درهم عام 1993 بمعدل نمو قدرة 8.2 % وتحليل هيكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي يلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يمثل 27% من جملة الإنفاق الاستهلاكي النهائي ، وهذا يدل على سياسة ترشيد الإنفاق التي تتبعها الدولة في حين يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) ما نسبته 73 % ، وهي نسبة تتمشى والمستوى المعيشي المرتفع الذي يتمتع به السكان بالإضافة إلى الزيادة السكانية الحادثة ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات انعكس بالزيادة على معدلات الإنفاق الاستهلاكي الخاص .

4 - التجارة الخارجية :

تلعب التجارة دوراً مهماً ورئيسياً في مجمل الفعاليات الاقتصادية في الدولة ، حيث يعتمد اقتصاد الدولة وبدرجة كبيرة على الواردات السلعية لتلبية الطلب المحلي على مختلف السلع ، سواء كان لأغراض الاستهلاك أم لأغراض الاستثمار .

ودولة الإمارات مثل باقي الدول النامية يرتبط اقتصادها بالوضع في السوق العالمي ، ويتضح ذلك من خلال ما تشكله نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت هذه النسبة 121 % عام 1993 وهو مؤشر لمدى انفتاح اقتصاد الدولة على الاقتصاد العالمي . لقد حقق الميزان التجاري فائضاً قدره 13.8 % مليار درهم عام 1993 وهذا الفائض يقل عن عام 1991 بمقدار 9.2 مليار درهم . ويرجع ذلك النقص إلى الزيادة الكبيرة التي حدثت في زيادة الواردات السلعية ، إذ ارتفعت قيمتها من 64.3 مليار درهم عام 1992 إلى 72.5 مليار درهم عام 1993 . وهذه الزيادة ترجع إلى الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع المستوردة ، كذلك حدث ارتفاع في نسبة إعادة التصدير من الواردات إذ بلغت ما نسبته 33 % كما إن الزيادة في الواردات تتماشى مع الزيادة السكانية السنوية .

أما بالنسبة للصادرات السلعية فقد حققت انخفاضاً في قيمتها حيث بلغت عام 1993 حوالي 86.3 مليار درهم ، بينما كانت عام 1992 حوالي 88.9 . ويرجع هذا لانخفاض قيمة صادرات الدولة من النفط والمنتجات النفطية والغاز المسيل وذلك لحرص دولة الإمارات على الالتزام بحصتها المقررة لها من قبل "الأوبك" كما أن هناك انخفاض عالمي في متوسط سعر برميل النفط خلال عام 1993 . ولقد انعكست التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدولة خلال السنوات السابقة على هيكل الصادرات السلعية فأصبح أكثر تنوعاً ففي عام 1985 كانت صادرات النفط الخام تمثل 73.8% من إجمالي الصادرات بينما في عام 1993 أصبحت ما يقرب من 53 % كما صارت نسبة المنتجات البترولية والغاز المسيل ما يقرب من 19 % والباقي إعادة تصدير وصادرات أخرى تتمثل في سلع وطنية منتجة محلياً .

إن حرص دولة الإمارات على مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية ، دفعها إلى الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) لتساهم في خدمة واستقرار النظام الاقتصادي العالمي عن طريق إقامة علاقات اقتصادية متوازنة ضمن التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية ، وتعمل الدولة من خلال التنسيق والتعاون مع الدول الخليجية على الدخول في تنفيذ تلك الاتفاقية كمجموعة اقتصادية لها وزنها ومصالحها الخاصة في الاقتصاد العالمي .

5 - المالية العامة :

عند تتبع هيكل الميزانية يلاحظ إن الإيرادات العامة حققت في عام 1993 نحو 39.2 مليار درهم مقارنة بـ 47.4 مليار درهم عام 1992 ، ويرجع السبب في الانخفاض إلى تمثل نسبة كبيرة من جملة الإيرادات قبلت عام 1993 حوالي 80 % .

وبالنسبة للنفقات العامة فقد انخفضت قليلاً عام 1993 وحققت 45.2 مليار درهم مقارنة بعام 1992 الذي بلغت فيه 45.7 مليار درهم ويعود هذا الانخفاض إلى بند التحويلات الرأسمالية الذي انخفض بعد الانتهاء من الظروف الأمنية التي كانت تمر بها المنطقة . ويتحلل هيكل النفقات العامة يمكن ملاحظة إن النفقات الجارية في عام 1993 مثلت 61 % من جملة النفقات بينما الرأسمالية 39% في نفس العام .

كما يلاحظ في النفقات الرأسمالية إن هناك زيادة في الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمارات) ففي عام 1991 كان حجم الإنفاق الاستثماري 6.4 مليار درهم ارتفاع في عام 1992 إلى 9.5 مليار درهم ثم ارتفع في عام 1993 إلى 11.8 مليار درهم . وهذا يظهر حركة الانتعاش الاقتصادي التي تعيشها الدولة وبوادر التحسن الذي طرأ على الحركة الاقتصادية ورواج النشاط التجاري والعمراني ، بعد حالات الركود الاقتصادي والمالي الذي بقي بظلاله ليس على دولة الامارات فقط ولكن على دول الخليج خلال أزمة الخليج ، ورغم ان مستوى الإنفاق العام محافظ على مستواه مقارنة بعام 1992 إلا أن الإيرادات العامة انخفضت بمعدل الفائض النهائي بالسالب أي تحقق عجز بالميزانية بسبب انخفاض عوائد النفط وانخفاض الإيرادات الأخرى وهذا خارج عن إرادة الحكومة لان أسواق النفط يحكمها أموراً أخرى ليست غالبيتها اقتصادية ، ونأمل أن تتحسن العوائد النفطية خلال العام القادم حيث إنها لازالت تتحكم في إدارة دفة اقتصاد الدولة رغم كل الجهود الحكومية في ترشيد الإنفاق واتباع سياسات مالية متزنة للمحافظة على المستوى المعيشي والخدمي لمجتمع دولة الإمارات .

6 - السكان والعمالة :

يلعب السكان دوراً رئيسياً في عملية التنمية بشكل عام ، إذ أن جزءاً من السكان يمثل القوة العاملة التي يتوقف عليها تنفيذ برامج التنمية وعلية فلا يمكن أن نبحث في سياسة اقتصادية أو اجتماعية دون الأخذ في الاعتبار القوى العاملة ، وحيث أن التغير في التركيب العمري أو الجنس للسكان يؤدي إلى تغيير في تركيب السوق .

وتشير البيانات أن عدد سكان دولة الامارات عام 1993 ، بلغ نحو 2083 ألف نسمة بزيادة قدرها 72 ألف نسمة عن عام 1992 وتبع هذا تطور في حجم العمالة إذ بلغت 856 ألف عامل بينما كانت عام 1992 نحو 799 ألف عامل بنسبة زيادة قدرها 7 % .

وعند متابعة هيكل العمالة قطاعياً يلاحظ أن قطاع التشييد والبناء قد حاز على اكبر قدر من العمالة المتوفرة بالدولة إذ بلغ ما نسبته 16.4 % من جملة العمالة عام 1993 ، وهذا يتماشى مع عملية البناء والتعمير التي تغطي قطاعات الدولية ويلي ذلك قطاع الخدمات الحكومية الذي بلغت العمالة فيه ما نسبته 15.1 % ، وهذا يدل على حجم العمالة في الخدمات الصحية والتعليمية التي تشهد تطوراً كبيراً في كفاءة الخدمة ، وفي شمولها وتغطيتها لكل مدن وقرى الدولة ، ويأتي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في المرتبة الثالثة بنسبة 13.7 % من جملة القوى العاملة بالدولة ، هذا القطاع يشهد سنوياً تطوراً في حجم نشاطه نتيجة اهتمام الدولة بمشاريع هذا القطاع الذي يلعب دوراً هاماً في مجمل الاقتصاد الوطني .

ولابد من الإشارة هنا للجهود التي تبذلها لجنة " التركيبة السكانية " التي شكلها مجلس الوزراء المقرر لبحث القضايا والمشاكل المتعلقة بالسكان والقوى العاملة وانعكاسها على أوضاع المجتمع . إضافة إلى الجهود المبذولة في برامج الإعداد والتأهيل لخريجي الجامعات لإعدادهم للعمل وفقاً لاحتياجات سوق العمالة ، كما ان هناك اتجاهات بالقطاع الخاص لتعيين الخريجين وعدم اقتصرهم على القطاع الحكومي الذي يشهد كفاية من الوظائف في حدود الميزانية .

وللمرأة في الامارات دور كبير في التنمية ويبرز هذا في كون المرأة تمثل حوالي 27% من جملة قوة العمل المواطنة في عام 1992 وهي نسب تعبر عن اهتمام الدولة بالمرأة بمكائنها في

المجتمع فنتيجة برامج التأهيل والتعليم في مختلف القطاعات أمكن للمرأة أن تلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي وهو هدف تسعى له الدولة من أجل إضافة المرأة للقوى العاملة المواطنة وتصحيح الكثير من الأوضاع وتحل العديد من المشاكل والقضايا التي تمس كيان المجتمع .

ثالثاً : أبعاد النمو على المستوى القطاعي :

1 - القطاعات الإنتاجية :

قامت سياسة دولة الامارات خلال السنوات الماضية على إعطاء دفعات استثمارية لتقوية القاعدة الصناعية والزراعية بهدف بناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة الصعوبات الاقتصادية ، وتقليل الاعتماد على النفط كدخل وحيد للبلاد ، خاصة بعد التقلبات التي واجهت هذا القطاع خلال السنوات الماضية حتى انعكس ذلك على القطاعات الإنتاجية .

إذ يلاحظ انه في عام 1993 حققت زيادات ملحوظة ، جعلت السياسات الاقتصادية تسير وفق ما خطط لها ، وشهدت الدولة نمو في كافة القطاعات الإنتاجية فقد حقق قطاع الزراعة نمواً كبيراً قدرة 10.2 % عن عام 1992 . هذا القطاع أولته الحكومة اهتماماً كبيراً انعكست على زيادة في إنتاج الخضراوات التي غطت نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية وزيادة في إنتاج الأعلاف وإنتاج الحليب الطازج والبيض .

كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو قدرة 10% وهو قطاع يضطلع بمسؤولية تنفيذ كل الأعمال والمشروعات التي تتم في جميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة . بلإضافة إلى أعمال الصيانة والترميم لهذه الإنشاءات والمرافق العامة الأخرى . أما قطاع الكهرباء والماء ، والذي يعد مقياساً للتقدم الحضري الذي تشهده الدولة فقد حقق معدل نمو قدرة 2.7 % عن عام 1992 . إذ انه أحد دعائم عملية التنمية ، بل أن نجاح تنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية والعمرائية يعتمد بالدرجة الأولى على عنصري الكهرباء والماء . كما إن التطوير في المستوى المعيشي يعتمد على توفير إمكانيات الكهرباء والماء ، وهو قطاع قدم الكثير خلال مسيرة التنمية .

وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد حقق نمواً يقرب من 1 % وهو معدل جيد إذا أخذ في الاعتبار تقلبات السوق النفطية والغاز على المستوى العالمي . والجدير بالذكر إن الدولة تضع جدلاً اهتمامها على تنمية الصناعات الغير نفطية تجنباً للتقلبات التي تحدث لأسعار النفط ، لذا تشجع الدولة كافة مؤسساتها وخاصة البنك الصناعي والمؤسسة العامة للصناعة على التنمية الصناعات الأخرى كالصناعات الهندسية والصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء وصناعة الأسمدة .

2. قطاعات الخدمات الإنتاجية :

يشهد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق نشاطاً ملحوظاً في كافة أنشطة ، لذلك فقد حقق نمواً 5.2% خلال عام 1993 مقارنة بعام 1992 وهذا القطاع يلعب دوراً هاماً في اقتصاد الدولة حيث انه يعمل على تدفق السلع من مواطن إنتاجها إلى مواقع استهلاكها ولقد كان للقطاع الخاص دوراً كبيراً في نشاط التجارة ، ولأجل ذلك فان الدولة تذلل كل العقبات أما القطاع الخاص وظهر الدعم في هذا المجال في صورة جمعيات تعاونية ومؤسسات في التسويق الزراعي وفي تسويق المنتجات النفطية ، وعلى الرغم من انه لا توجد بيانات مفصلة عن نشاط السياحة ، إلا أن نشاط الفنادق والمطاعم والذي

شهد هو الآخر تطوراً كبيراً يمكن الاستدلال من خلاله عن مدى تطور الحركة السياحية في الإمارات فقد اهتمت الدولة في السنوات الأخيرة بهذا النشاط عن طريق إنشاء مناطق الجذب السياحي وتدعيم الطاقة الفندقية للسياحة المحلية والخارجية من خلال إنشاء الاستراحات والقرى السياحية والفنادق على مختلف مستوياتها . ولقد ارتفعت أعداد الفنادق من 215 فندقاً 1992 إلى 229 فندقاً عام 1993 وارتفعت نسبة الأشغال للحجرات من 55.8% عام 1992 إلى 57.7% عام 1993 . وفي الوقت الذي تشهده فيه دولة الإمارات نهضة تجارية واقتصادية كبيرة ، كان قطاع النقل والمواصلات مواكباً لهذه التطورات حيث شهد نمواً قدره 9% في عام 1993 مقارنة بعام 1992 . ويعتبر هذا القطاع من العلامات البارزة المعبرة عن مدى التطور الحضاري الذي تشهده دولة الإمارات . إذ يعتمد عليه اعتماداً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية فهو يخدم العملية الإنتاجية من حيث إنشاء الطرق الحديثة ، والاهتمام بالنقل البري والبحري والجوي ، وزيادة الطاقة الاستيعابية وزيادة خطوط الهاتف والاتصالات اللاسلكية كلها أمور تنصب في تنمية القطاعات الإنتاجية وتسهيل نقل الإنتاج محلياً وخارجياً ، ولذا تهتم الدولة بهذا القطاع ويظهر ذلك من نسب النمو المرتفعة سنوياً .

وقطاع التمويل والتأمين من القطاعات التي تلعب دوراً هاماً في إصلاح المسار الاقتصادي فالجهاز المصرفي يعمل على عدم دعم الاقتصاد القومي من خلال تعبئة المدخرات اللازمة لدفع عجلة التنمية وشركات التأمين تطورت تطوراً كبيراً متمشياً مع النشاط الاقتصادي والنشاط التجاري بشكل خاص وزادت الشركات الوطنية مما انعكس على مستوى الخدمة التي تؤديها تلك الشركات . وتشير البيانات على ارتفاع معدل نمو القطاع إلى 13% عام 1993 عن عام 1992 . إما عن قطاع العقارات فقد نشط إنتاجية خلال السنوات السابقة بصورة مشرفة جعلت الدولة في مصاف الدول الكبرى من حيث حجم الأعمار والبناء الذي غطى أنحاء الدولة وعلى كافة المستويات سواء المساكن الشعبية أو المساكن الفاخرة لذا نجد أن القطاع حقق نمواً قدره 11% في عام 1993 عن عام 1992 . وإذا كان القطاع الخاص قد برز نشاطه في هذا القطاع فإن الحكومة كان لها دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار وخلق المجتمعات الريفية الحديثة من خلال بناء المجمعات السكنية وتوزيعها على المواطنين .

3. قطاع الخدمات الاجتماعية :

لقد ثبت من تجارب الدول إن التنمية الاقتصادية لا تؤدي بمفردها إلى تحسين مستوى معيشة الفرد ، وإنما يتعين معالجة قضية التنمية من منطلق متكامل بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي لإحداث التغيرات المنشودة .

إن دولة الإمارات وضعت أهدافها القومية على بناء الإنسان بشكل متكامل . ومن أجل هذا أعطت الحكومة للتنمية الاجتماعية أهمية كبيرة وتمثل ذلك في الاهتمام بالخدمات التعليمية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية بشكل عام . ويأتي قطاع الخدمات الحكومية بأنشطته المختلفة في مقدمة القطاعات التي توليها الدولة اهتماماً خاصاً ويظهر ذلك فيما حققه القطاع من نمو بلغ 6.8% عام 1993 عن عام 1992 . وإذا كانت الحكومة بخدماتها التعليمية والصحية والأمنية وخدمات الرعاية الاجتماعية ، قد غطت الدولة بمدنها وقراها فإن للقطاع الخاص دور في مجال الخدمات الشخصية

والمنزلية وهذا يعكس مستوى المعيشة المرتفع الذي يعيشه الإنسان على أرض الإمارات وحركة النشاط في كافة المجالات .

رابعاً : استقرار للأداء الاقتصادي لعام 1995م .

إن الحديث عن استقرار الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 1995 يكتنفه شئ من الصعوبة ، سيما إذا تم التسليم بأن اقتصاد الإمارات هو اقتصاد مفتوح ويعتمد على الخارج كثيراً في تلبية الطلب على احتياجاته من السلع والخدمات .

وعلى ذلك فإن هناك عدة عوامل تحدد ماهية وطبيعة الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات ومن جملة هذه العوامل :

1. الحالة في الأسواق النفطية :

لا يتوقع أن تختلف حالة سوق النفط اختلافاً كبيراً عن الاتجاهات الأخيرة ، وإن كانت هناك بوادر تشجيعية لزيادة الطلب على الطاقة حيث إن نهاية الركود الذي كانت تعاني منه دول منطقة التعاون الاقتصادي OECD وتحقيقها لمعدل نمو بلغ 1.5% علاوة على ما حققته دول جنوب شرق آسيا من معدلات نمو عالية ، بالإضافة إلى تبدل الأنماط الاستهلاكية في العالم كالذي يحدث في دول المنظومة الاشتراكية سابقاً والصين ، كل ذلك يتوقع أن يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك من الطاقة . ويرتفع حجم الطلب إلى حوالي بليون برميل سنوياً وتتوقع بعض المصادر البترولية أن يكون نصيب الأوبك من هذه الزيادة بحوالي 33% وعليه فإن معدل سعر برميل النفط في سنة 1995 يتوقع أن يدور في مابين 17-19 دولار للبرميل الواحد .

وعلى الرغم من الأجواء التفاؤلية لسوق النفط العالمية ، إلا أنه وبلاشك فإن استئناف العراق لإنتاج وتصدير النفط سوف يكون له تأثيره على الحالة أسواق النفط . والقضية الأخرى التي يمكن أن تؤثر على سوق النفط هي قضية ضريبة الكربون ، وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية قد تعهدت بعدم فرض هذه الضريبة إلا إذا تم إقرارها على مستوى دول التعاون الاقتصادي OECD ، وعليه فإنه سيكون هناك اجتماع لأعضاء هذه المجموعة لتقييم هذه الضريبة ، ومدى إمكانية تطبيقها من عدمه ، وفي حالة إقرار هذه الضريبة فمما لا شك فيه سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي تراجع العائدات النفطية في البلدان المصدرة مما سيلقي بظلاله على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام .

2. الاستقرار الأمني بالمنطقة :

لاشك إن الاستقرار الأمني بمنطقة الخليج له تأثيره على التطورات الاقتصادية في المنطقة ، وبالتالي فإن التحركات الأمنية الأخيرة ربما ترجع بالمنطقة للفترة السابقة والتي تم تجاوزها بعد مزيد من الاستنزاف في الموارد والإمكانات الخليجية . وعلى ذلك فإن الاستقرار الأمني يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تحريك النشاط الاقتصادي والتجاري . وإذا كان الوضع الأمني الأخير قد حل سليماً بأسرع ما يمكن إلا أن الالتزامات المترتبة على هذا الحل لها تأثيرها على الوضع الاقتصادي الحالي .

3. الانتعاش في القطاعات غير النفطية :

أمكن لدولة الامارات خلال السنوات القليلة السابقة أن تتحرر من تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على مجمل النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق تنشيط القطاعات غير النفطية الذي تشير البيانات إلى زيادات مستمرة في مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي ويتوقع أن ترتفع مساهمة تلك القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي عام 1994 إلى 89.8 مليار درهم بزيادة قدرها 7% عن عام 1993 . وهذه الزيادة ستعوض النقص المتوقع حدوثه في الناتج المحلي لقطاع النفط الخام خلال الفترة المقبلة .

4. السياسات السكانية :

لاشك أن أي تغيير في التركيبة السكانية سينعكس على التطورات الاقتصادية للدولة بطريقة مباشرة ، والقرارات السكانية التي عمل بها بداية سبتمبر 1994 سوف تؤثر على حركة السوق وعلى النشاط التجاري بشكل عام . كما ستكون لها انعكاساتها على النشاط العمراني . وعليه فإن هذه القرارات لابد من دراستها باستفاضة حتى يستفاد من أهميتها بحيث تكون التركيبة السكانية محافظة على الهوية العربية بالإضافة إلى التوسع في التدريب والتأهيل للعمالة المواطنة لتحل محل العمالة الأجنبية بصورة لا تؤثر على النشاط الاقتصادي بوجه عام .

5. السياحة الاقتصادية الخليجية :

لاشك أن الاقتصاد الخليجي يخوض تجربة مهمة تعتبر بداية تحول بارز نحو سياسة اقتصادية أكثر تعاوناً . فالقمة الخليجية الأخيرة التي عقدت في الرياض أصدرت قرارات واضحة على ان التوجه الاقتصادي المقبل يركز على التعاون الدولي خصوصاً فيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات وخصخصة القطاع العام ودراسة وسائل إنشاء أسواق مالية ووضع تعريفات جمركية موحدة وفتح الأسواق الخليجية بعضها على بعض والتأكيد على زيادة التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربي .

وحكومة دولة الامارات بدأت في دراسة إنشاء سوقاً للأوراق المالية ، كما أن هناك إجراءات أخرى نحو خصخصة بعض المؤسسات والشركات الحكومية المربحة وطرح أسهمها للاكتتاب العام .

وتأسيساً على هذه العوامل فإنه يمكن القول بأن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة سوف يشهد خلال عام 1995 نمواً اقتصادياً ، حيث من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي زيادة بواقع 3.7% . وفيما يلي توقعات لبعض المتغيرات الاقتصادية لعام 1995 ومقارنة بعامي 1993 و 1994 .

توقعات لبعض المتغيرات الاقتصادية :

المتغيرات الاقتصادية	1993 *	1994 **	1995 **
----------------------	--------	---------	---------

2400	2230	2083	السكان (ألف نسمة)
970	907	856	العاملون (ألف نسمة)
137	135	131	النتاج المحلي الإجمالي (مليار درهم)
45.0	48.6	50.7	حصة الفرد من الدخل القومي (ألف درهم)
107	96	87	الإتفاق الاستهلاكي النهائي (مليار درهم)
92	89	86	الصادرات السلعية (مليار درهم)
85	80	72	الواردات السلعية (مليار درهم)
2.22	2.17	2.20	الإنتاج من النفط الخام (مليون برميل / يوم)
5.5	4.5	3.5	معدل التضخم %

* بيانات أولية ** توقعات

جدول (1) TABLE

UNITED ARAB EMIRATES ECONOMIC VARIABLES

المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Million Dirhams)

(مليون درهم)

ECONOMIC VARIABLES	1994	1993	1992	1991	المتغيرات الاقتصادية
-- Population (000)	2230	2083.1	2011.4	1908.8	- السكان (ألف نسمة)
-- Workers (000)	906.6	855.1	799.4	737.7	- المشتغلون (ألف مشتغل)
-- Gross Domestic Product	134813	130972	131676	126264	- الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة
- Gross National PRODUCT	129663	126102	127483	123319	- الناتج القومي الإجمالي
- Net National Income	108343	105734	108329	105660	- الدخل القومي
- Disposable Income	105243	102784	105974	88079	- (الدخل القومي الممكن التصرف فيه) المتاح
- National Saving	9450	15441	25261	15572	- الإيداع القومي
- Final Consumption Expenditure:	95793	87343	80713	72507	- الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	24520	23550	22792	21131	- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	71273	63793	57921	51376	- الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- Gross Fixed Capital Formation	33760	33219	29802	25790	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت :
- G.F.C.F. Government Sector	12700	12631	9511	6378	م - إجمالي تكوين رأس المال الثابت للحكومة .
- G.F.C.F.Business Sector	21060	20588	20291	19412	م - إجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع الأعمال.
- Total Imports	80400	72495	64328	51104	- إجمالي الواردات السلعية
- Total Exports	89050	86267	88940	81806	- إجمالي الصادرات السلعية
- Surplus Of Merchandise Trade	8650	13772	24612	30702	- الفائض في الميزان التجاري
- Imports (Exc. Re-Exports)	52400	48572	43328	34773	- صافي الواردات (عدا إعادة التصدير)
- Current Surplus Of Balance Of Payment	1(4690)	762	12980	6021	- الفائض الجاري لميزان المدفوعات
- Wages And Salaries	35258	34183	31907	29883	- حجم الأجور (تعويضات المشتغلين)
- General Consumer Price Index Number (1995=100)	135.0	129.5	123.3	115.4	- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (1995 = 100)

* Ministry Of Planning

وزارة التخطيط

جدول (2) TABLE

U.A.E ECONOMIC INDICATORS

المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Thousand Dirhams)

(الف درهم)

ECONOMIC INDICATORS	1994		1993		1992		1991		المؤشرات الاقتصادية
	Th.\$	Th.Dh.	Th.\$	Th.Dh.	Th.\$	Th.Dh.	Th.\$	Th.Dh.	
Per Capita : -									حصة الفرد من :
- Gross Domestic Product	16.5	60.5	17.1	62.9	17.8	65.5	18.0	66.1	- الناتج المحلي الإجمالي
- Gross National Product	15.8	58.1	16.5	60.5	17.3	63.4	17.6	64.6	- الناتج القومي الإجمالي
- National Income	13.2	48.6	13.8	50.7	14.7	53.9	15.1	55.4	- الدخل القومي
- Disposable Income	12.9	47.2	13.4	49.3	15.4	52.7	12.6	46.2	- الدخل القومي (المتاح)
- Final Consumption Expenditure:	11.7	43.0	11.4	41.9	10.9	40.1	10.3	38.0	- الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	3.0	11.0	3.1	11.3	3.0	11.3	3.0	11.1	- الاستهلاك الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	8.7	32.0	8.3	30.6	7.9	28.8	7.3	26.9	- الاستهلاك الخاص النهائي
- National Saving	1.2	4.2	2.0	7.4	3.5	12.6	2.3	8.2	- الإيداع القومي
- Gross Fixed Capital Formation	4.1	15.1	4.4	16.0	4.0	14.8	3.7	13.5	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Total Exports	10.9	40.0	11.3	41.4	12.0	44.2	11.7	42.9	- الصادرات السلعية
- Total Imports (Exc. Re-Exports)	6.4	23.5	6.3	23.3	5.9	21.5	5.1	18.7	- الواردات السلعية (عدا إعادة التصدير)
* General Average of Wages	9.5	34.7	9.5	35.0	9.5	34.7	9.5	34.8	م * المتوسط العام للأجر
* General Average of Labour Productivity	23.3	85.7	23.1	84.9	23.0	84.5	23.0	84.4	و * المتوسط العام لانتاجية العامل

جدول (3) TABLE

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT FACTOR COST
BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تكلفة عوامل إنتاج حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Current Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

SECTORS	1994	1993	1992	1991	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	3404	3156	2865	2563	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	45038	47104	53753	54260	* النفط الخام
B - Others	420	389	355	332	* أخرى
-Manufacturing	11158	10600	10502	9770	-الصناعات التحويلية
-Electricity, and Water	3100	2966	2888	2700	-الكهرباء والمياه
-Construction	13210	12200	11085	10365	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	14866	14005	13310	11943	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
Restaurants and Hotels					المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	8532	7923	7263	6711	-النقل والتخزين والاتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate					- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	6851	6335	5604	5488	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	9980	9088	8180	7440	ب - العقارات وخدمات الاعمال
- Other Services	3535	3280	2953	2689	-الخدمات الأخرى
Less :Imputed Bank Services	2491	2304	2200	2182	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
- Producers Of Government Services	16280	15385	14418	13634	- منتجو الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	930	845	700	551	-الخدمات المنزلية
TOTAL	134813	130972	131676	126264	المجموع
TOTAL OF NON OIL SECTORS	89775	83868	77923	72004	مجموع القطاعات عدا النفط الخام

جدول (4) TABLE

GROSS DOMESTIC PRODUCT BY EXPENDITURE SECTORS

الناتج المحلي الإجمالي حسب أقسام الإنفاق الرئيسية

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

EXPENDITURE	1994	1993	1992	1991	الإنفاق
- Final Consumption Expenditure :	95793	87343	80713	72507	* الإنفاق الإستهلاكي النهائي :
- Government Expenditure	24520	23550	22792	21131	- الإنفاق الإستهلاكي الحكومي
- Private Expenditure	71273	63793	57921	51376	- لإنفاق الإستهلاكي الخاص
- Gross Fixed Capital Formation :	33760	33219	29802	25790	* إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Increase In Stocks :	2010	1828	1633	1420	* الزيادة في المخزون السلعي
- Exports Of Goods And Services :	92550	89517	92000	84246	* الصادرات من السلع والخدمات:
Less : Imports Of Goods And Services :	91100	82725	74148	59444	* ناقصا : الواردات من السلع والخدمات
Indirect Taxes (Net)	1800	1790	1676	1745	* صافي الضرائب غير المباشرة
G . D . P . At Basic Prices	134813	130972	131676	126264	الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج

جدول (5) TABLE

G.D.P. At Factor Cost By Emirates

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة عوامل الانتاج
حسب الامارات

(Mn. Dh.)

(مليون درهم)

EMIRATES	1994	1993	1992	1991	الامارات
ABU DHABI	79904	79241	82742	79949	ابوظبي
DUBAI	34075	32151	30606	28967	دبي
SHARJAH	11500	10815	10147	9616	الشارقة
AJMAN	1816	1710	1572	1489	عجمان
UMM AL-QUWIN	941	888	829	800	ام القيوين
RAS AL-KHAIMAH	4352	4085	3822	3655	راس الخيمة
FUJEIRAH	2225	2082	1958	1788	الفجيرة
TOTAL	134813	130972	131676	126264	المجموع

جدول (6) TABLE

G.D.P AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SETORS AND BY EMIRATES 1993

الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية و الإمارات لسنة 1993

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

SECTORS	الفجيرة Fujeirah	رأس الخيمة Ras Al Khaimah	أم القيوين Umm Al Quwain	عجمان Ajman	الشارقة Sharjah	دبي Dubai	أبوظبي Abu Dhabi	جملة الدولة TOTAL	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	255	464	93	58	631	255	1400	3156	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :									-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	0	109	0	0	993	7543	38459	47104	*تنفط الخام
B - Others	35	183	15	19	47	51	39	389	* أخرى
-Manufacturing	133	376	57	168	1021	2346	6499	10600	-الصناعات التحويلية
-Electricity, & Water	122	171	48	107	455	703	1360	2966	-الكهرباء والمياه
-Construction	289	545	195	319	1223	2464	7165	12200	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	325	450	141	296	1717	6004	4982	14005	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
-Restaurants and Hotels									-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	265	376	49	182	868	3142	3041	7923	-النقل والتخزين والاتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate									- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	86	136	49	55	843	2472	2684	6335	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	159	269	73	199	1015	2538	4835	9088	ب - العقارات وخدمات الأعمال
-Other Services	91	202	37	99	497	1044	1310	3280	-الخدمات الأخرى .
Less :Imputed Bank Services	39	66	21	22	352	867	937	2304	ناقصا : الخدمات المصرفية المحسوبة
- Government Services	341	744	139	204	1710	4178	8069	15385	- الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	20	36	13	26	147	278	325	845	-الخدمات المنزلية
TOTAL	2082	4085	888	1710	10815	32151	79241	130972	المجموع
Emirates Share %	1.6	3.0	0.7	1.3	8.3	24.5	60.5	100.0	مساهمة الإمارات %

جدول (7) Table

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY ECONOMIC SECTORS

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية
(مليون درهم)

SECTORS	1994	1993	1992	1991	القطاعات
- Agriculture , Live stock Fishing	800	819	487	421	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :					- الصناعات الإستخراجية :
A - Crude Oil	7860	7782	7573	6850	* النفط الخام
B - Others	160	155	107	95	* أخرى
- Manufacturing Industries	5310	5210	4725	4208	- الصناعات التحويلية
- Electricity , and water	3200	3154	2921	2545	- الكهرباء والماء
- Constraction	1910	1891	1200	965	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	2620	2600	2305	2247	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels					- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	5010	4938	5287	4114	- النقل والتخزين والاتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate					- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	105	101	107	93	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	2475	2294	1430	1100	ب - العقارات وخدمات الأعمال
- Other Services	190	185	168	153	- الخدمات الأخرى
- Producers Of Government Services	4120	4090	3492	2999	- منتجو الخدمات الحكومية
TOTAL	33760	33219	29802	25790	المجموع

** Est.

جدول (8) TABLE

WORKERS BY ECONOMIC SECTORS

(Worker)

المشتغلون حسب القطاعات الاقتصادية

(مشتغل)

SECTORS	1994	1993	1992	1991	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	66850	63964	59627	57733	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	9390	8870	8420	8280	* النفط الخام
B - Others	3008	2800	2624	2400	* أخرى
-Manufacturing	89972	85590	81160	67250	-الصناعات التحويلية
- Electricity , and water	22915	22130	21078	20762	- الكهرباء والماء
-Construction	147150	140100	133350	126245	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	122878	116946	110921	104817	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
-Restaurants and Hotels					-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	86610	82323	78145	75223	-النقل والتخزين والاتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate					- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	16998	16488	16609	16699	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	4013	3610	3470	3325	ب - العقارات وخدمات الأعمال
- Other Services	111100	103050	93683	85166	- الخدمات الأخرى
- Government Services	135436	129149	122370	115688	- الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	90260	81084	67970	54122	-الخدمات المنزلية
TOTAL	906580	856104	799427	737710	المجموع

جدول (9) TABLE

PUBLIC FINANCE

المالية العامة

TOTAL PUBLIC REVENUE AND EXPENDITURE

إجمالي الإيرادات والنفقات العامة

(Million Dirhams)

(مليون درهم)

ITEMS	1994	1993	1992	البيان
- Crude Oil Revenue	31314	36507	38919	- عوائد النفط الخام
- Other Revenue	7856	10895	8886	- إيرادات أخرى
TOTAL PUBLIC Revenue	39170	47402	47805	اجمالي الإيرادات العامة
Total Public Expenditure	45206	45735	5609	إجمالي النفقات العامة
FINAL DIFICIT	(6036)	1667	(8704)	العجز النهائي

جدول (10) TABLE

المؤشرات الاقتصادية الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي

لسنة 1993

BASIC ECONOMIC INDICATORS

IN A.G.C.C. FOR YEAR 1993

INDICATORS	دولة الكويت Kuwait	سلطنة عمان Oman	دولة قطر Qatar	المملكة العربية السعودية K. S . A	دولة البحرين Bahrain	الإمارات العربية المتحدة U.A.E	المؤشرات
- Population (Thousands)	2050	1700	550	16470	540	2083	- عدد السكان (ألف نسمة)
- Population Density	114	8	50	8	770	25	- الكثافة السكانية
- Percentage of Labour Force to Population (%)	39	28	42	29	45	44	- نسبة القوى العاملة إلى السكان (%)
- Schools (No)	745	890	340	14520	270	875.0	- عدد المدارس
- Percentage of Students to Population (%)	20.0	22.0	21.4	20.0	22.2	21.1	- نسبة جملة الطلاب إلى السكان (%)
- Hospitals (no) .	25.0	52.0	4.0	277.0	12	44.0	- عدد المستشفيات
- Crude Oil Production (Th. B. / D.)	1821	767	419	8154	42	2196	- إنتاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)
- Crude Oil Reserves (Bill.B.)	96.5	4.7	3.7	261.2	0.1	98.1	- إحتياطي النفط الخام (بليون برميل)
- Perc Capita Energy Consumption (Equivalent To Oil B./ Year)	49.4	12.5	103.3	31.0	94.3	86.0	- متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (برميل مكافئ النفط / سنة) .
- Gross Domestic Product (Us.\$ Mn.)	24342	11665	7545	121918	4532	35190	- الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)
- G.D.P. Per Capita (Us. \$ Th.)	11.9	6.9	13.7	7.4	8.4	17.1	- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
- Final Consumption Expenditure Per Capita(Us.\$ Th.)	9.2	5.3	9.2	5.6	5.2	11.4	- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي (ألف دولار أمريكي)
- Percentage to G.D.P (%) :-							- النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) :-
* Final Conumption Expenditure	77.9	76.6	66.6	76.2	61.6	67.6	* الإنفاق الاستهلاكي النهائي
* Gross Investments (Gross Capital Formation)	15.3	17.9	20.7	28.1	37.1	27.1	* الاستثمارات الإجمالية (إجمالي تكوين رأس المال)
* Mining & Quarrying Sector	40.4	42.7	33.0	31.6	17.0	36.8	* قطاع الصناعات الإستخراجية
* Manufacturing Sector	15.9	4.3	13.3	7.5	15.1	8.2	* قطاع الصناعات التحويلية
* Trade, Restaurants & Hotels Sector	5.1	13.9	7.4	7.3	11.7	10.9	* قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
* Government Services Sector	23.6	17.5	26.1	20.9	20.4	11.8	* قطاع الخدمات الحكومية
* Commodity Imports	17.6	36.0	24.3	29.8	97.9	56.1	* إجمالي الواردات السلعية
* Commodity Exports	15.4	70.6	46.6	42.2	51.2	66.8	* إجمالي الصادرات السلعية
* SurplusOr Deficit in Government Budget	21.4	12.6	10.2	6.1	3.8	4.7	* العجز في الميزانية الحكومية

Source : - The Joint Arab Economic Repot 1995

- Ministry of Planning - U . A . E

المصدر : - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995

- وزارة التخطيط - دولة الإمارات العربية المتحدة